السلطات الامنية تنفي انتهاك حقوق اسلاميين تتهمهم بالتجنيد

مغاربة يقاتلون في بغداد.. الذين جندتهم القاعدة تلاحقهم «الاجهزة» والذين اغراهم المارينز لا يسأل عنهم احد

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

سارعت السلطات المغربية الى نفي تقارير عن انتهاكات مارستها في حملة اعتقالات ضد ناشطين اصوليين على علاقة بتنظيم القاعدة قالت انهم كانوا يجندون شبانا مغاربة للقتال ضد القوات الامريكية في العراق.

وأكد النائب العام لدى محكمة الاستئناف بالرباط «أن جميع الاجراءات التي باشرتها الضابطة القضائية بشأن تفكيك خلية ارهابية مكونة من 26 شخصا «سليمة من الناحية القانونية والمسطرية، على خلاف ما أوردته بعض الصحف من تعرض هؤلاء للاختطاف».

وأوضح بلاغ للنائب العام بثته وكالة الانباء المغربية امس الثلاثاء أنه «قد تم وضع المعنيين بالأمر رهن الحراسة النظرية تحت اشراف النيابة العامة، التي أشعرت عائلاتهم بهذا الاجراء في الوقت المناسب، مما تكون معه جميع الاجراءات التي باشرتها الضابطة القضائية سليمة من الناحية القانونية والمسطرية».

وأضاف أنه سيتم تقديم هؤلاء الأشخاص الى النيابة العامة فور انهاء الأبحاث معهم.

وذكر البلاغ بأن النيابة العامة كانت قد أشعرت من طرف الشرطة القضائية بالدار البيضاء بتفكيك خلية ارهابية مكونة من 26 شخصا «تهدف الى زعزعة الأمن العام واستقطاب الأشخاص واعدادهم للقيام بعمليات ارهابية بارتباط مع بعض الجهات الأجنبية».

وحفلت الصحف المغربية خلال الايام الماضية بتقارير عن حملات اختطاف تعرض لها ناشطون في كل من مدينتي وزان وتطوان (شمال البلاد)، بالاضافة الى تعليقات تحذر من عودة الى سياسة الانتهاكات التي عاشها المغرب في العقود الماضية ويحاول جاهدا طي صفحتها.

وتحدثت منظمات مغربية تنشط في ميدان حقوق الانسان نهاية شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي عن حملة اختطافات لمواطنين في مدينتي وزان وتطوان قامت بها اجهزة امنية سرية من خارج المدينتين على خلفية ارسال متطوعين للقتال ضد قوات الاحتلال الامريكي بالعراق وان هذه الاختطافات شملت اكثر من 60 ناشطا.

وتابعت الصحف المغربية هذه الاختطافات قبل ان تعلن السلطة رسميا يوم الاربعاء الماضي عن تفكيكها شبكة «ارهابية» مكونة من 26 ناشطا على علاقة بتنظيم القاعدة والجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية والجماعة الاسلامية المغربية المقاتلة وان هذه الشبكة كانت تجند شبانا للقتال في العراق. واكدت السلطات ان الاعتقالات تمت وفقا للقانون ولم تكن هناك اية انتهاكات او اختطافات.

اختطاف ام اعتقال؟

الا ان بلاغ السلطات لم يقنع جمعيات حقوق الانسان والصحف التي ما زالت متمسكة بتعبير الاختطاف بدل الاعتقال وتتحدث بالتفصيل عن الانتهاكات التي وقعت اثناء الحملة وتنشر حوارات مع عائلات المختطفين الذين ما زالوا مختفين ولم تبلغهم السلطات او تبلغ المنظمات الحقوقية بمصيرهم او حتى اسماءهم حتى تعرف العائلات ان كان ابناءهم المختفين ضمن المعتقلين رسميا او انهم مجهولو المصير.

ودخلت على الخط السفارة السويدية بالرباط كون احمد الصفريوي احد المختفين يحمل الجنسية السويدية وكان بزيارة للمغرب. ونشرت يومية الصحيفة حوارا مطولا مع فاطمة الصفريوي كريمة احمد الصفريوي التي كانت في المنزل اثناء اختطاف والدها.

ونشرت يومية المساء تحقيقا من تطوان حول عمليات الاختطاف وذلك بتصريحات لعائلات المختطفين والذين اكدوا جميعا على عمليات الاختطاف وجهلهم لمعرفة الاسباب ولمصير ابنائهم الذين من بينهم رجال اعمال واحد ابطال رالي دكار في 1996.

وقالت تقارير لوكالة المخابرات المركزية الامريكية ان مدينة تطوان «قاعدة من قواعد استقطاب وتجنيد الانتحاريين المغاربة» في العراق وان 20 شابا من المدينة «شاركوا في القتال ضد القوات الامريكية وتحولوا الى قنابل بشرية في بغداد وبعقوبة والفلوجة».

وحسب تقارير نشرت في وقت سابق، فان اكثر من 2000 مغربي يقاتلون في صفوف المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال الامريكي، فيما تحدثت تقارير اخرى عن مشاركة اكثر من 600 مغربي في صفوف قوات المارينز الامريكية بالعراق.

وابدت صحف مغربية مخاوف من ان يقتل مغربي مغربيا في العراق في وقت لم تبد السلطات اهتمام بهذه الظاهرة، فاذا كانت تعتبر القتال لجانب المقاومة العراقية عملا ارهابيا وتكيفه في اطار قانون مكافحة الارهاب فانها لم تحدد الطبيعة القانونية لمشاركة شبان مغاربة الى جانب القوات الامريكية في احتلال العراق.

ونقلت صحيفة «الاتحاد الاشتراكي» عن مصادر امنية ان المعتقلين الـ26 يوجدون في مركز للشرطة بمدينة الدار البيضاء وينتمون لمجموعتين مختلفتين، الاولى يقودها ويشرف عليها مواطن عراقي يتولى استقطاب المنتحرين وارسالهم الى العراق، والثانية على علاقة بالجماعة الاسلامية المقاتلة التي رأت النور في منتصف التسعينات.

عودة «الماضي الاسود»

وبالاضافة الى التقارير، اعربت الصحف المغربية عن خشيتها من عودة «الماضي الاسود» الذي عرفته البلاد في العقود الماضية حيث سادت الاختطافات والاعتقالات غير القانونية والتعذيب.

وقال عبد الله البقالي نائب نقيب الصحافيين المغاربة في مقال نشرته صحيفة «العلم» «نحن ندرك أن أجهزة معينة تمارس الاختطاف والتعذيب، تشتغل بثقة وطمأنينة لأنها تعتبر نفسها فوق القانون والمؤسسات وتلك مصيبتنا في هذه البلاد».

وختم البقالي مقاله بالقول «من المؤكد أن الحكومة التي تنفي هذه الاختطافات جملة وتفصيلا وتلح على أنها تمت طبقا للقوانين، سيكون من الصعب عليها أن تصدق هي قبل غيرها مثل هذا الكلام، ولا نملك من تعليق عليه غير التذكير أن الحكومات السابقة كانت بدورها تنفي الاختطافات، ألا نتذكر أنهم أنكروا وجود سجن تازممارت، وأنكروا وجود المعتقلات السرية في أكدز ودرب مولاي الشريف وغيرها، وهي نفس المواقع التي تبذل جهودا كبيرة اليوم لتضميد الجراح الغائرة التي خلفتها في جسدنا السياسي والحقوقي.. رجاء انتبهوا أننا نعيد انتاج الماضي».

وقال عبد الحميد بن داود بصحيفة «الاتحاد الاشتراكي» ان عودة ظاهرة الاختطاف، سواء كانت بالحجم الذي اكدته المنظمات الحقوقية، او عبارة عن حالات معزولة ونسبية، مسألة تثير قلق ومخاوف الراي العام المغربي وتعود لتذكره بماضيه الاليم الذي اعتقدنا اننا قطعنا معه الى غير رجعة، وبذلت الدولة، من الجهد والمال، من اجل تضميد جروحه الاليمة ما بوسعها قصد اعطاء العهد الجديد مفهوما ومعنى مغايرا للسلطة وارساء دعائم دولة الحق والقانون وحقوق الانسان لكن نجد بيننا اليوم من يسعى الى بعث واحياء اشباح الماضي واعادة المخاوف من ممارسات وخرق حقوق الانسان ويريد للماضي ان يعود والعود اسود».

وقالت صحيفة «الاحداث» في افتتاحيتها «لو أن المقاومة العراقية للاحتلال الأجنبي شأن داخلي، فانه سيكون مبعث ارتياح لنا أن يشارك مغاربة في مواجهة المحتلين، ولكن المؤسف أن المغاربة الذين يفجرون أنفسهم هناك يفعلون ذلك وسط الأسواق ومحطات الحافلات حيث لا يوجد غزاة محتلون.

ويبدو أن الجهات الأمنية المغربية لا يشغل بالها ما يفعله الجهاديون المغاربة في العراق أو ما يفعلونه في أنفسهم بقدر ما يهمها مسار العائدين منهم سالمين، وفي أي مجال يمكن أن يوظفوا الخبرات التي اكتسبوها هناك».

تنامي الجدل حول الاسلام في اسبانيا بعد مطالبة جمعية باستعادة المعالم الاسلامية من الفاتيكان

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

يستمر الاسلام في الأندلس حاضرا بقوة في النقاش السياسي والاجتماعي بعد مطالبة المسلمين بالصلاة في جامع قرطبة، وسجل حدة أكثر بعد تركيز جمعية اسلامية على ضرورة استعادة الأماكن المقدسة التي كانت حصلت عليها الكنيسة بعد طرد العرب من هذه المنطقة الأوروبية ما بين أواخر القرن الخامس عشر وبداية السابع عشر. وتعيش اسبانيا جدل الاسلام بقوة خلال الأسابيع الأخيرة انفجر بعد تأكيد الناطق باسم اللجنة الاسلامية، مانويل أوسكوديرو، على ضرورة اقتسام العبادة في جامع قرطبة، أي أن لا يبقى حصرا على الكنيسة الاسبانية.

وهو المطلب الذي جوبه بالرفض المطلق من طرف الفاتيكان. لكن المفاجأة جاءت خلال هذه الأيام بعد قيام خافيير ايسلا، وهو ناطق باسم فيدرالية الهيئات الاسلامية في اسبانيا (تنظيم يضم عشرات الجمعيات الاسلامية التي تدير جمعيات تشرف على المساجد وجمعيات ثقافية ذات طابع ديني) بمطالبة الفاتيكان التخلي عن أماكن العبادة الاسلامية وإعادتها للجمعيات الاسلامية.

وأوضح هذا الناطق في تصريحات لوكالة «أوروبا برس» الاسبانية ان الفاتيكان «مطالب بإعادة الأماكن الاسلامية التي يمتلكها ومن ضمنها جامع قرطبة، حيث يمكن إقامة جناح خاص بالمسلمين للصلاة لكي يتم تجاوز التدخل الذي قد يحصل بين الديانات»، مبرزا في الوقت نفسه أن قرطبة وجامعها يمثل الديانات الثلاث.

وقالت جريدة «آ بي سي» الاسبانية أن المسلمين لم يعودوا يكتفون بالصلاة في جامع قرطبة ولكن يبدو أنهم يرغبون في استعادة الجامع، ونشرت العديد من المقالات في هذا الشأن أبرزها ذلك المعنون بـ«الغزو الصامت» الذي تحدثت فيه عن وجود استراتيجية اسلامية واضحة المعالم ومسطر لها بدقة ترمي الى استعادة الجامع أو بناء ثان أكبر مسجد في قرطبة بعد الحرم في مكة المكرمة.

ونتج عن النقاشات الدائرة حول هذا الموضوع والحاضر بقوة منذ أسابيع أن احتفال غرناطة الأخير يوم 2 كانون الثاني/يناير الجاري والمعروف بـ«يوم سقوط غرناطة» الذي يصادف استحواذ إيزابيلا الكاثوليكية على هذه المدينة مظاهر عسكرية ودينية لليمين المتطرف الذي رفع شعارات معادية للتواجد العربي وخاصة الهجرة المغربية.

وعلمت «القدس العربي» أن الجمعيات الاسلامية والكنيسة الاسلامية ترغب في تفادي مزيد من التوتر الديني بين الطرفين، ولهذا تجري مباحثات لعقد لقاءات بين ممثلي الكنيسة وممثلي المسلمين لخلق جسور الحوار والتفاهم ومعالجة جميع المطالب في إطار ودي بعيدا عن الصحافة.

المغرب: النطق بالحكم في قضية «نيشان» الاثنين وردود فعل دولية على «مضايقة» الصحافيين وحرية التعبير

الرباط ـ

«القدس العربي» ـ وكالات:

حددت محكمة من الدرجة الاولى بالدار البيضاء يوم الاثنين القادم موعدا للنطق بالحكم في قضية أسبوعية «نيشان» التي يتابع فيها مدير النشر ادريس كسيكس والصحافية سناء العاجي بسبب نشر ما اعتبر «مسا بالدين الإسلامي» على خلفية نشر الاسبوعية ملفا حول النكتة المتداولة بالمغرب.

وطلب المدعي العام في الجلسة الاولى من المحاكمة التي بدأت الاثنين بانزال الحد الاقصى من العقوبة بحق كسيكس والعاجي، السجن من ثلاث الى خمس سنوات ومنعهما من العمل وغرامة يمكن ان تتراوح الى ما بين 10 الاف ومئة الف درهم مغربي (من 1100 دولار الى 110 الاف دولار).

والتمس الدفاع البراءة لموكليه مما نسب إليهما.

وتصدر أسبوعية «نيشان» منذ ايلول/سبتمبر الماضي عن مؤسسة «تل كيل» باللغة العربية الفصحى المزوجة بالعامية وتقدر مبيعاتها بـ14 الف نسخة اسبوعيا، وهو رقم مهم بالمغرب. ونشرت في عددها من 9 الى 15 كانون الاول/ديسمبر الماضي ملفا تحت عنوان «النكت: كيفاش المغاربة كيضحكوا على الدين والجنس والسياسة».

ويتابع الصحافيان كذلك بجنحة «نشر وتوزيع مكتوبات منافية للأخلاق والآداب طبقا لقانون الصحافة».

واثار قرار لرئيس الحكومة بمنع صدور الاسبوعية مصادرة اعدادها من الاسواق قبل ان تقدم للمحاكمة قلقا في الاوساط الصحافية.

وقالت ادارة تحرير الأسبوعية في بلاغ لها أنها لم تكن تهدف من وراء نشر هذا الملف «المس بمشاعر القراء المسلمين» وجددت اعتذارها بشدة، متعهدة بمواصلة عملها بكل مهنية واحترام لقرائها كيفما كانت عقيدتهم ومعتقداتهم.

وقال المدعي العام ان المتهمين «خرقا الدستور لان المقال مهين لشخص الملك المقدس وللمعتقدات والقيم الدينية».

وتركزت اسئلة رئيس المحكمة لكيكس والعاجي كمواطنين مغاربة وصحافيين حول الدين والملكية وهو ما اثار حفيظة محاميي الدفاع الذين طالبوا بتوجيه الاسئلة اليهما كصحافيين.

وقال مدير الصحيفة ادريس كسيكس امام المحكمة «للناس الحق في الضحك وكنا نريد ان نعرف ما الذي يضحكهم ولماذا».

وقالت مصادر قريبة من هيئة تحرير الاسبوعية انها تستعد لاصدار الاسبوعية تحت اسم مجلة «نيشان»، الا ان السلطات لم تمنح اذن الصدور حتى الان نظرا لاقتراب الاسم من اسم الاسبوعية الممنوعة.

الى ذلك، احتجت عدة منظمات دولية للدفاع عن حرية الصحافة على ملاحقة كسيكس والعاجي.

وقال المعهد الدولي للصحافة في رسالة وجهها للبرلمان الاوروبي «ان الامر يشكل انتهاكا جديا لحرية الصحافة».

وطلبت هذه المنظمة التي تتخذ من فيينا مقرا وتضم ممثلي الصحافة في 120 بلدا، من بعثة البرلمان الاوروبي المكلفة العلاقات مع المغرب العربي «استخدام كامل نفوذها من اجل وقف كافة التتبعات بحق صحافيي «نيشان»».

من جهتها اعربت منظمة «مراسلون بلا حدود» عن «انزعاجها ازاء الادانة غير المنطقية» وقالت انها «لا يمكنها تخيل ان تتبنى المحكمة المواقف البالية والقمعية للمدعي العام».

واضافت المنظمة «يبدو ان هناك هوة بين تصريحات السلطات التي تزهو بمغرب عصري وديمقراطي والواقع الذي يواجهه الصحافيون».

واعتبرت الجمعية العالمية للصحف التي تتخذ من باريس مقرا من جانبها ان الملاحقة «تمثل خرقا لالتزامات المغرب الدولية بشأن ضمان الحريات الاساسية واحترامها».

وطلبت هذه المنظمة التي تقول انها تمثل 18 الف صحيفة في 102 دولة في رسالة الى رئيس الوزراء المغربي ادريس جطو «وقف الملاحقة القضائية» بحق الصحيفة.

كما نددت المنظمة العربية لحرية الصحافة ومقرها لندن، بالمحاكمة «السياسية» التي تستهدف «نيشان» ودعت الى «مراجعة القوانين المغربية التي تضع عراقيل امام حرية الرأي والتعبير».

كما أدانت المنظمة العربية لحرية الصحافة المحاكمة التي وصفتها بالسياسية ضد مجلة «نيشان» ومديرها والصحافية العاملة فيها سناء العجي.

وقالت المنظمة ومقرها لندن في بيان امس الثلاثاء أن النيابة العامة المغربية «وجهت ضد الصحافيين تهمة اهانة الاسلام والأضرار بالأخلاق العامة في البلاد بموجب الفصل 41 و 59 من قانون الصحافة المغربية، وهي التهمة التي يعاقب عليها بأحكام سجن تصل الى خمس سنوات فضلا عن الغرامات المالية».

واستنكرت المنظمة الاجراءات الأمنية التي اتخذتها السلطات المغربية لاغلاق مقر المجلة بموجب القانون، واعتبرت استمرار مثل هذه المحاكمات واغلاق المؤسسات الصحافية «لا يتناسب مطلقا مع الحديث عن توجه المغرب نحو أجواء أفضل لحرية الرأي والتعبير».

واضافت أنها «تلقت ردا جوهريا من الصحافيين ادريس وسناء يدحض زيف دعاوى سوء النية التي تلاحقهما وأكدا فيها على أن نشر النكات على صفحات المجلة لم يكن يهدف الى السخرية من دين الاسلام العظيم بل تسليط الضوء على نوع معين من الملفات المطروحة فعليا وواقعيا فى المجتمع وطُرح بشكل موضوعي».

وأشارت الى أن الصحافيين المغربيين «شددا على أنه لا يمكن غض الطرف عن حقيقة وجود أو اغفال موروث ثقافي لمجتمع من المجتمعات،بل ان رصد مثل هذه الوقائع يقتضي أن يكون مؤشرا واقعيا على الحالة الثقافية الراهنة للمجتمع يقتضي التعامل معه في اطار موضوعي بتوجيه خطاب ثقافي مقابل يزيل هذه التشوهات بدلا من التعامل من منطلق سوء النية».

وطالبت المنظمة العربية لحرية الصحافة القضاء المغربي «اجراء محاكمة عادلة للصحافيين تأخذ بالاعتبار النوايا الحقيقية التي تم النشر على خلفيتها ومن ثم ازالة ما يترتب على توجيه الاتهام من عقوبات»، كما طالبت بضرورة «مراجعة المواد القانونية التي تضفي حصانة على قيود حرية الرأي والتعبير في القانون المغربي».

شخصيات جزائرية تقيم العزاء وتدعو لمحاكمة المالكي بعد اعدام صدام

■ الجزائر ـ يو بي آي: دعت شخصيات سياسية جزائرية امس الاثنين بقيادة الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم عبد الحميد مهري الى محاكمة رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي بعد تنفيذ حكم الاعدام بحق الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين، واصفين التنفيذ بأنه عملية الاغتيال.

وجاءت هذه الدعوة خلال مجلس العزاء على روح صدام حسين، عقد بمبادرة من «المنظمة الوطنية لتواصل الأجيال»، حيث من المقرر أن يستقبل المعزين على مدى أربعة أيام.

وشارك في المجلس شخصيات وطنية وسياسية معروفة يتقدمها الأمين العام السابق لجبهة التحرير الذي كان يشغل أيضا منصب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي ورئيس الحكومة السابق أحمد بن بيتور ورئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائرية عبد الرحمن شيبان وخالد بن اسماعيل رئيس اللجنة الجزائرية لمناهضة التطبيع مع اسرائيل ورجل الأعمال حاجي مسعود والمؤرخ العربي الزبيري.

كما حضر المجلس مواطنون أطلقوا هتافات منددة بعملية الاعدام.

ودعا المشاركون في مجلس العزاء الى تشكيل محكمة باسم الشعب لمحاكمة المالكي والقاضي رؤوف عبد الرحمن بتهمة اهانة العدالة الانسانية وبتهمة القتل العمد والتعدي ونشر الطائفية بالاضافة للاستقواء بالغربيين والأجانب ضد أبناء أمتهم.

واستهجن المعزون في بيان «الاغتيال الجبان لرئيس الراحل صدام حسين» وحذروا من أن هذا الحدث هو «تهديد صريح وواضح للحكام العرب من قبل القوى الغربية وأذنابها في المنطقة وهو سعي لاذكاء الفتنة بين المسلمين».

وشددوا على أن «أي خلاف بين العرب يجب أن يحل في بيتهم الداخلي بعيدا عن التدخل الأجنبي».

واعتبر البيان أن هذا الاعدام «هو اهانة لفكرة العدالة الانسانية ولقوانينها منذ حمورابي الى الديمقراطية الغربية المعاصرة».

وأكد أن اعدام صدام «جاء لتدمير الحضارة العربية والاسلامية ومنع تجددها وانبعاثها في المشرق والمغرب»، مشيدا بـ«الرد العربي الشعبي الكبير والمزلزل و الذي كان دائما في مستوى هذا الحدث الجلل وجوابا على هذه الهجمة الغربية الصفوية (في اشارة الى ايران) البغيضة ورفضا لكل المؤامرات الغربية الدنيئة».

وحذر البيان من «الفتنة الطائفية التي اشتعلت واستعرت بسبب طريقة الاعدام وما صحابها من ألفاظ طائفية بغيضة تنم عن حقد دفين وعن تدبير مقيت للايقاع بالمسلمين في حرب أهلية تشغلهم عن أعدائهم الحقيقيين وتخدم الأهداف الصهيونية الرامية لبلقنة المنطقة وجعلها حارات تحارب الواحدة منها الأخرى في ضل السيادة الصهيونية والسيطرة الصليبية بهدف اعادتنا 5 آلاف سنة الى الوراء».

وقال صاحب المبادرة الى مجلس العزاء عبد الحفيظ لحلو أنه بعد انتهاء مدة العزاء سيكون للمجلس تحركات أهمها توجيه وثيقة رسمية الى الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية والمنظمات الحقوقية الأخرى للتحقيق فيما أسماه بـ«الاغتيال السياسي» لرئيس دولة «بعد محاكمة صورية مفبركة باعتراف كل الحقوقيين في العالم».

وكانت الحكومة الجزائرية أصدرت بيانا أسفت فيه لتنفيذ عملية الاعدام وخصوصا في عيد الأضحى، في أول أيامه في 31 من شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، واعتبرت صدام بأنه كان أسير حرب.

تقارير تشير الى قصف بـ«ار بي جي» ومقتل زعيم مجموعة سلفية في الاشتباك مع الامن التونسي

■ تونس ـ اف ب: قالت صحيفة «الشروق» التونسية امس الثلاثاء ان زعيم المجموعة «السلفية» المتورطة في اشتباكات دامية مع اجهزة الامن التونسية نهاية كانون الاول/ديسمبر وبداية كانون الثاني/يناير، قضى متأثرا بجروح اصيب بها في الاشتباك الذي وقع في سليمان على بعد 40 كلم جنوبي العاصمة.

واكدت الصحيفة الخاصة المقربة عادة من السلطات، ان المواجهات جرت بين قوات الامن و«مجموعة سلفية ناشطة في المغرب العربي» اصيب زعيمها الذي يدعى لسعد ساسي واعتقل في الثالث من كانون الثاني/يناير قبل ان يتوفى متأثرا بجروحه.

وكانت السلطات التونسية اعلنت ان المواجهات التي وقعت في 23 كانون الاول/ديسمبر و3 كانون الثاني/يناير الحالي انتهت بمقتل 12 من افراد المجموعة واعتقال 15 اخرين. ولم تتسرب عقب ذلك اي معلومات بشأن هوية المتورطين في الاشتباك او الدوافع الاجرامية او السياسية لهم وتقول السلطات ان مبرر ذلك هو «سير التحقيق» في القضية.

وكانت صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية كشفت في الخامس من كانون الثاني/يناير اسم زعيم المجموعة لسعد ساسي وقالت انه «معاون امن تونسي سابق وهو من منطقة بئر الباي (قرب مدينة قرنبالية جنوب العاصمة تونس) وكان مر قبل ذلك بافغانستان والجزائر».

واكدت مصدر حسن الاطلاع لوكالة فرانس برس ان عنصر الامن السابق قضى متأثرا بجروحه في مستشفى بعد ان تم استجوابه مطولا من قبل الشرطة.

وقالت «الشروق» ان قوة النيران والاسلحة المستخدمة بما فيها بنادق آلية وقاذفات صواريخ من نوع «ار بي جي» تظهر وجود عناصر مدربة جيدا ومعتادة على استخدام السلاح بين المجموعة.

واضافت الصحيفة نقلا عن «مصادر حسنة الاطلاع» ان الرجل الثاني في المجموعة وهو طالب في العشرينات من العمر من منطقة سليمان قتل ايضا.

وبحسب شهادة حصلت عليها وكالة فرانس برس فان مجموعة من خمسة اشخاص على الاقل تحصنت في مبنى قيد الانشاء عند مدخل مدينة سليمان. وفي حين سلم احدهم نفسه قتل اربعة آخرون في اشتباك عنيف مع قوات الامن التي استخدمت «دبابة»، بحسب شاهد عيان طلب عدم كشف هويته.

وسمح لمصورين بينهم مصور وكالة فرانس برس مساء الاثنين بالتقاط صور من موقع الاشتباك وخاصة للمنزل الذي تحصنت فيه المجموعة والذي شهد اشتباك الثالث من كانون الثاني/يناير.

وبالتوازي مع ذلك قالت آمنة صولة عضو مجلس المستشارين في تونس في لقاء مساء الاثنين مع قناة «فرانس 24» الاخبارية الفرنسية انه «تجري دراسة خيط سلفي بجدية» في هذه القضية.

موريتانيا: احزاب التيار الرئاسي السابق تشكل تحالفا

■ نواكشوط ـ اف ب: ذكر مراسل وكالة فرانس برس ان ثمانية عشر حزبا وحركة سياسية موريتانية قريبة من التيار الرئاسي السابق، انشات اليوم الاثنين في نواكشوط تحالفا يدعم ترشيحا موحدا للانتخابات الرئاسية في اذار/مارس المقبل.

وحدد التحالف الذي اطلق على نفسه اسم «الميثاق» هدفا يقضي «بالتوصل الى توافق على ترشيح موحد للانتخابات الرئاسية في 11 اذار/مارس»، كما جاء في بيان للتحالف.

ويضم التحالف الحزب الجمهوري للديموقراطية والتجدد (الحزب الحاكم السابق) وتجمع المستقلين (حزب يضم 39 نائبا).

اما احزاب المعارضة السابقة لنظام معاوية ولد الطايع (1984ـ2005) فانضمت في اطار تحالف قوى التغيير الديموقراطي. الا انها لم تتفق حتى الان على ترشيح موحد للانتخابات الرئاسية.

فرنسا تأخذ على «محمل الجد» تهديدات الجماعة السلفية الجزائرية

باريس ـ اف ب: اكدت فرنسا انها تأخذ على «محمل الجد» تهديدات الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية المنضوية تحت لواء القاعدة التي دعت امس الثلاثاء الجزائريين الى محاربة فرنسا.

وقال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية جون باتيست ماتيي «ان هذه التهديدات تؤخذ على محمل الجد وهي موضع تحليل من الاجهزة المختصة التي تدرس قضايا الاستخبارات».

واضاف «نحن نتابع عن قرب الجماعة السلفية للدعوة والقتال وما يتعلق بانشطة هذه المجموعة» مؤكدا «نحن نأخذ على محمل الجد اي تهديد ارهابي ايا كان مصدره».

غير انه رفض تقديم المزيد من التفاصيل مشيرا الى ان «الامر يتعلق بقضايا استخبارات وحول هذه المسائل نحن نتكتم جدا بشكل عادي».

ولم يشر ماتيي في الوقت الحالي الى تعزيز النصائح الامنية للفرنسيين المقيمين في الجزائر. وبحسب الخارجية الفرنسية هناك نحو 40 الف فرنسي الكثير منهم يحملون الجنسيتين الفرنسية والجزائرية مسجلون لدى المصالح القنصلية الفرنسية في الجزائر.

السجن 15 عاما في المانيا للمغربي المتصدق

■ هامبورغ (المانيا) ـ اف ب: حكمت محكمة هامبورغ شمال المانيا الاثنين على الاسلامي المغربي منير المتصدق بالسجن 15 عاما لادانته بتهمة التواطؤ في اعتداءات 11 ايلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، في ثالث محاكمة له خلال اربع سنوات.

وقال رئيس المحكمة كارستن بيكمان ان «المتهم كان شريكا في قتل 246 شخصا» وهو عدد ركاب الطائرات التي خطفت في 11 ايلول/سبتمبر.

واضاف ان المتصدق الذي كان على علاقة بصورة خاصة بمحمد عطا الذي يشتبه بانه المخطط للاعتداءات، كان على اطلاع كاف بخطط الانتحاريين ليدرك انهم كانوا يريدون قتل «اكبر عدد ممكن من الاشخاص».

وبعد ان دعا الدفاع الى تعليق المحاكمة معتبرا ان المتصدق يمثل امام «محكمة استثنائية»، لم يطالب في مرافعته بعقوبة محددة.

واقر المتصدق بانه كان يعرف ثلاثة من الانتحاريين الذين اقاموا في هامبورغ قبل تنفيذ الاعتداءات غير انه نفى على الدوام ان يكون مطلعا على مخططاتهم.

وقال في ختام الجلسة «لم يكن هناك خلية ارهابية في هامبورغ»، مؤكدا مرة جديدة براءته.

بوتفليقة يدعو البرادعي لمساعدة افريقيا «نوويا»

■ الجزائر ـ يو بي آي: دعا الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي الى مساعدة افريقيا في تطوير البرامج النووية السلمية لاستعمالها في تحقيق التنمية المستدامة فيها.

وقال بوتفليقة خلال افتتاحه الندوة الافريقية الاقليمية حول مساهمة الطاقة النووية في السلم والتنمية المستدامة بالعاصمة الجزائرية امس الثلاثاء، أن البرادعي الذي يقود الوكالة الدولية «بمهارة وكفاءة ونزاهة هو ابن من أبناء افريقيا البررة، لا نخاله وهو الكريم يبخل علينا بما نحتاج اليه خدمة للانسانية والسلام والعيش الكريم لجميع المحرومين في القارة الطيبة».

من ناحيته، قال البرادعي أن 23 بلدا افريقيا من البلدان الأعضاء في الوكالة «لم يوقعوا على البروتوكول الاضافي والذي ينص على اقامة عمليات تفتيش فجائي لأي منشآت يشتبه في قيامها بأبحاث سرية»، مشيرا الى أن الجزائر ومصر ونيجيريا وغانا من البلدان التي طلبت دعم الوكالة.

وكشف البرادعي أن الجزائر «حصلت على دعم من الوكالة عبر الحصول على تجهيزات لرصد واستشعار الاشعاعات النووية»، مؤكدا أن الوكالة الدولية «عملت مع دول افريقيا لتعزيز اجراءات الأمن حول منشآتها النووية ومنها الجزائر لمواجهة تهديدات الجماعات المتطرفة التي قد تستهدف المنشآت النووية».

الى ذلك شدد بوتفليقة على أحقية بلاده والدول الافريقية في اكتساب التكنولوجية النووية للأغراض السلمية وقال ان «الدول الافريقية لن تقبل بالبقاء في مؤخرة ركب غزو الذرة والاستفادة من فوائدها» مشددا في الوقت نفس على أن افريقيا «لن تتأثر بالضغوط الممارسة عليها من قبل الدول المصنعة والتي تشكك في نواياها» وأن افريقيا «لا يمكنها أن تتأثر بالتأويلات الأحادية الجانب وبالمحاولات الرامية الى تقويض حقها في الحصول على التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية».

وأكد أن البلدان الافريقية «تدرك وجوب اخضاع منشآتها النووية لمقاييس صارمة في مجال الأمن والسلامة وهي بحاجة الى المساعدة التقنية الخارجية خاصة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز الهياكل الوطنية المنوط بها ضبط ومراقبة المواد المشعة وترقية تبادل المعلومات في مجال الأمن الاشعاعي والنووي».

ودعا الرئيس الجزائري الى انشاء منتدى اقليمي للأمن والسلامة النووية «للمساهمة في تبادل الخبرات وتوحيد معايير الأمن على مستوى المنشآت النووية».

وانتقد سعي الدول القوية الى منع دول العالم الثالث من الحصول على التكنولوجيا النووية، مشيرا الى أن البلدان الحائزة على السلاح النووي «تتقاعس» في تدميره.

وقال بوتفليقة أنه في ظل التخوف الحاصل في عالم اليوم أصبح «من المستحيل أو شبه المستحيل اقتناء تجهيزات نووية يجري تصنيفها في بعض الأحيان وبدون وجه حق ضمن التكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج وهو تصنيف مطاط قابل للتمدد».

ودعا الى ضرورة «الاسراع في عملية التصديق على معاهدة منع التجارب النووية قصد التعجيل بدخولها حيز التنفيذ» ملحا على أهمية «أن تفضي الدورة المقبلة لندوة دراسة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عكس سابقاتها الى تحقيق تقدم معتبر في تنفيذ متوازن وعادل للمعاهدة من أجل القضاء على التهديدات والمخاطر التي تحدق بالسلم والأمن الدوليين».

وانتقد سياسة الدول الحائزة على السلاح النووي تجاه الدول الموقعة على اتفاقية عدم الانتشار، وقال أنه في الوقت الذي تم فيه الاتفاق والتفاوض على المستوى الدولي بشأن هذه القضية الا أنه «تتقاعس البلدان الحائزة على السلاح النووي عن الوفاء بالتزاماتها بالتقليص بالقدر المعتبر من ترسانتها النووية»، محذرا في الوقت نفسه من خطر وقوع الأسلحة النووية بين يدي الجماعات «الارهابية».

وأكد بوتفليقة أنه «من حق الدول الافريقية تطوير الطاقة النووية»، مشددا على أن بلاده «ملتزمة تعزيز التعاون بين البلدان الافريقية» مبديا في نفس الوقت رغبته في انشاء منتدى اقليمي للأمن النووي.

من ناحية أخرى أعلن بوتفليقة أن «افريقيا تأبى الا أن تساند مساندة مطلقة وقوية اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط»، منتقدا في كلام غير مباشر السياسة الأمريكية الحالية في المنطقة.